مركز الدراسات الإستراتيجية
لدعم المرأة والطفل
Center for Strategic Studies to
Support Women and Children

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

رسالة مفتوحة: نطالب بالتحرك الفوري لحماية النساء والأطفال في تعز، اليمن

إلى: أطراف النزاع - الجهات والسلطات المعنية – والمنظمات العاملة بحقوق النساء والأطفال - هيئات الأمم المتحدة

نحن، الموقعون أدناه، نكتب هذه الرسالة المفتوحة لنلفت انتباهكم إلى الوضع الإنساني الكارثي الذي يعيشه الأطفال والنساء في محافظة تعز، اليمن. على الرغم من الهدنة والمفاوضات الجارية بين أطراف الصراع، إلا أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ما زالت مستمرة، وخاصة تلك التي تستهدف الفئات الأكثر تهميشاً كالنساء والأطفال.

وفقاً للتقرير الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل، بعنوان "أوجاع مضاعفة"، فإن النساء والأطفال في تعز يواجهون انتهاكات متزايدة منذ يناير ٢٠٢٣ وحتى يونيو ٢٠٢٤ من قبل كافة أطراف الصراع بما في ذلك جماعة الحوثيين "انصار الله" وأجهزة الحكومة المتعرف بها دولياً . فقد بلغ عدد الضحايا الذين تعرضوا للقتل أو الإصابة خلال هذه الفترة ٤٧ ضحية، من بينهم ٢٤ طفلاً و٢٣ امرأة. إن هذه الانتهاكات تشمل عمليات القنص، الألغام، والقصف العشوائي، ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الأبرياء.

القنص يعتبر من أكثر الانتهاكات وحشية التي تم توثيقها في تعز، حيث يُستهدف الأطفال والنساء بشكل متعمد وممنهج. يشير التقرير إلى أن النساء والأطفال لم يكونوا ضحايا عرضيين بل كانوا هدفاً مباشراً لعمليات القنص، مما يعكس نية متعمدة لإلحاق الأذى بهم. علاوة على ذلك، إن الألغام المزروعة بشكل عشوائي تشكل تهديداً لحياة المدنيين، حيث تسببت في مقتل وإصابة العديد من الأطفال والنساء، تاركة آثاراً جسدية ونفسية مدمرة على الأسر المتضررة. بالإضافة إلى ذلك، القصف العشوائي المستمر يؤدي إلى تدمير منازل المدنيين بشكل يومي، مما يسفر عن مقتل وإصابة النساء والأطفال ويعزز حالة الفزع وعدم الأمان في المنطقة. هذه الانتهاكات لا تقتصر على الأذى المباشر فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تدمير المرافق الأساسية والبنية التحتية التي يحتاجها السكان للبقاء على قيد الحياة.

في ضوء ما سبق ذكره من انتهاكات جسيمة بحق النساء والأطفال في تعز ، نقدم مجموعة من التوصيات الموجهة إلى كافة الأطراف المعنية، بهدف حماية حقوق الضحايا ووقف هذه الانتهاكات المستمرة.

توصياتنا:

للمجتمع الدولي:

- تحريك المفاوضات الرامية لإيجاد حل دائم للصراع في اليمن، والضغط على أطراف الصراع، بصورة عاجلة، لإيقاف الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين، وخاصة الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال والنساء في محافظة تعز.
- مساندة كل ما من شأنه تشجيع الضحايا بالتوجه إلى القضاء للحصول على العدالة، وضمان عدم إفلات المتهمين من العقاب، ومنها مشاريع الرصد والتحقق التي تتبناها المنظمات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان، للضغط لوقف الانتهاكات وكذلك برامج الدعم النفسي للضحايا

لجماعة الحوثي:

- تقديم المسؤولين عن انتهاكات حق الحياة التي يتعرض لها أطفال ونساء اليمن عامة، وتعز خاصة، سواء بالقنص، أو الألغام، أو القصف العشوائي، أو الطيران المسير، للمحاكمة العاجلة، أمام قضاء مستقل ونزيه.
- إنهاء تجنيد الأطفال، بما في ذلك أولئك الذين يخدمون في وظائف غير عسكرية.
- التحقيق بشكل مناسب ومعاقبة الذين يسمحون للأطفال بالانضمام إلى وحداتهم أو المسؤولين عن جريمة الحرب المتمثلة في تجنيد أو استخدام الأطفال دون سن ١٥ عاما في العمليات العسكرية أو الأمنية.
- الوفاء بالالتزامات بموجب القانون الدولي وبما يتماشى مع خطط العمل الموقعة مع الأمم المتحدة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأطفال، بما في ذلك تدابير إعادة التأهيل، ووقف الانتهاكات ضدهم.
- تسليم خرائط زراعة الألغام في اليمن، وبتعز خاصة، وبصورة عاجلة لنزعها، والحد من سقوط النساء والأطفال في أماكن الرعي أو الطرقات، أو في أي مناطق أخرى صارت محل تجوال المدنيين.

- التخلي الفوري عن سياسة إجبار واستدراج الطفل اليمني أو المرأة للتجنيد أو التخابر، سواء بالاعتقال والتعذيب أو بالابتزاز الجنسي أو باستغلال الظروف الاقتصادية لفعل ذلك..

لمؤسسات الحكومة المعترف بها:

- إطلاق المعتقلين من النساء والأطفال الذين لم تثبت عليهم أية تهمة، ولم يقدموا للمحاكمة، ومساءلة المتسببين في اعتقالهم دون وجه حق.
- تسليم المتورطين بارتكاب انتهاكات جسيمة من الذين ينتمون للمؤسسة العسكرية أو الأمنية، إلى مؤسسات السلطة القضائية وبصورة عاجلة، ومحاسبة المتسترين على الجناة
- ضمان إجراء تحقيقات فعالة ومستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتمكين هيئات التحقيق، بما في ذلك اللجنة الوطنية، من العمل بشكل مستقل وفعال داخل البلاد، وحماية المدعين العامين والشهود، وملاحقة المسؤولين ومحاسبتهم وفقاً للمعايير الدولية للتحقيق والمحاكمة العادلة.

إن الوضع في تعز يتطلب تحركًا عاجلاً وملموساً من قبل جميع الأطراف المعنية، المحلية والدولية. إن استمرار الصمت أمام هذه الانتهاكات يعني المزيد من المعاناة للنساء والأطفال. إننا نناشدكم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف هذه المأساة وحماية حقوق الإنسان في اليمن.

التوقيعات

١. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل (CSWC)
٢. منظمة مساءلة
٣. مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية
٤. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
٥. مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
٦. مركز الدراسات الاقتصادية والإعلامية
٧. منظمة رصد حقوق الإنسان
٨. منظمة رابطة أمهات المختطفين
٩. منظمة سام للحقوق والحريات
١٠. مركز رصد للحقوق والتنمية
١١. مؤسسة مسارات السلام PPF
١٢. مركز الآخر للسلام والتنمية

١٣.مؤسسة إنسان التنموية HDF
١٤.منظمة رصد للحقوق والحريات
١٥.مؤسسة ضمير للحقوق والحريات
١٦.منصة أطفال اليمن
١٧.مؤسسة رواد التنمية وحقوق الإنسان
١٨.مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية وحقوق الإنسان
١٩.جمعية حماية المراهقين
٢٠.اللجنة الوطنية للمرأة في محافظة تعز فرع تعز
٢١.المجلس النرويجي للتسامح والسلام
٢٢.المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي
٢٣.مركز ملهم للتنمية المستدامة
٢٤.المركز العربي الاوروبي لحقوق الانسان والقانون الدولي(النرويج)
٢٥.مركز السلام لرعاية وتأهيل المعاقين حركياً
٢٦.مركز يمن ميديا جايد للتنمية